

﴿ مناظرة بين مقلد وصاحب حجة ﴾ تابع ويتبع

(الوجه السابع والعشرون) : ان أقوال العلماء وآرائهم لا تضبط ولا تحصر ولم تضمن لما العصمة الا اذا اتفقوا ولم يختلفوا فلا يكون اتفاقهم الا حقا . ومن المحال أن يجئنا الله ورسوله على ما لا يضبط ولا ينحصر ولم يضمن لنا عصمته من الخطأ ولم يحم لنا دليلا على أن أحد القائلين أولى بأن نأخذ قوله كله من الآخر بل يترك قول هذا كله ويؤخذ قول هذا كله محال ان يشرعه الله أو يرضى به الا اذا كان أحد القائلين رسولا والآخر كاذبا على الله فالفرض حينئذ ما يعتمده هؤلاء المقلدون مع متبوعهم ومخالفهم .

(الوجه الثامن والعشرون) : ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «بدأ الإسلام غربيا وسيعود غربيا كما بدأ» وأخبر ان العلم يقل فلا بد من وقوع ما أخبر به الصادق ومعلوم ان كتب المقلدين قد طبقت شرق الأرض وغربها ولم تكن في وقت قط اكثر منها في هذا الوقت ونحن نراها كل عام في ازدياد وكثرة والمقلدون يحفظون منها ما يمكن حفظه بحروفه وشهرتها في الناس خلاف الغربية بل هي المعروف الذي لا يعرفون غيره فلو كانت هي العلم الذي بهت الله به رسوله لكان الدين كل وقت في ظهور وازدياد والعلم في شهرة وظهور وهو خلاف ما أخبر به الصادق .

(الوجه التاسع والعشرون) : ان الاختلاف كثير في كتب المقلدين وأقوالهم وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه بل هو حق يصدق بعضه ويشهد بعضه لبعض وقد قال تعالى «ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا» .

(الوجه الثلاثون) : انه لا يجب على العبد ان يقلد زيدا دون عمرو بل يجوز له الانتقال من تقليد هذا الى تقليد الآخر عند المقلدين . فان كان قول من قلده أولاً هو الحق لاسواء فقد جوزتم له الانتقال عن الحق الى خلافه . - وهذا محال - وان كان الثاني هو الحق وحده فقد جوزتم الإقامة على خلاف الحق وان قام القولان المتضادان المتناقضان حقي فهو أشد حالة ولا بد لكم من قسم من هذه الأقسام الثلاثة .

(الوجه الحادي والثلاثون) : ان يقال للمقلد بأي شيء عرفت ان الصواب مع من تلبته دون من لاقلده فان قال عرفته بالدليل فليس بمقلد . وان قال عرفته تقليدا له فانه أفتى بهذا القول ودان به وعلمه ودينه وحسن ثناء الأئمة عليه يمنعه ان يقول غير الحق . قيل له : أقمصوم هو عندك أم يجوز عليه الخطأ ؟ فان قال بمصمته أبطل وان جوز عليه الخطأ قيل له فما يؤمنك ان يكون قد أخطأ فيما قلده فيه وخالف فيه غيره . فان قال : وان أخطأ فهو مأجور . قيل : أجل هو مأجور لاجتهاده وأنت غير مأجور لانك لم تأت بموجب الأجر بل قد فرطت في الاتباع الواجب فانت اذا مأزور . فان قال : كيف يأجره الله على ما أفتى به ويمدحه عليه ويذم المستفتي على قبوله منه وهل يعقل هذا ؟ قيل : المستفتي ان قصر وفرط في معرفة الحق مع قنبرته عليه لحقه الذم والوعيد وان بذل جهده ولم يتحصر فيها أصرا به واتفق الله ما استخاع فهو مأجور أيضا . وأما المنصب الذي جعل قول متبوعه عيارا على الكتاب والسنة وأقوال الصحابة يزينها بها فما وافق قول متبوعه منها قبله وما خالفه رده فهذا الى الذم والمقاب : أقرب منه الى الأجر والصواب ، وان قال : - وهو الواقع - اتبعته وقلده ولا أدري أعلى صواب هو أم لا فالمهدة على القائل وأنا حاك لأقواله . قيل له : فهل تخلص بهذا من الله عند السؤال لك عما حكمت به بين عباد الله وأقديتهم به ؟ فوالله ان للحكام والمفتين موثقا للسؤال لا يخلص فيه الا من عرف الحق وحكم به وعرفه وأفتى به وأما من عداها فسيعلم عند انكشاف الحال انه لم يكن على شيء .

(الوجه الثاني والثلاثون) : ان تقول أخذتم بقول فلان لان فلانا قاله أو لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاله . فان قلتم : لان فلانا قاله : جعلتم قول فلان حجة وهذا عين الباطل . وان قلتم : لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاله : كان هذا أعظم وأقبح فانه مع تضمنه للكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقولكم عليه ما لم يقله وهو أيضا كذب على المتبوع فانه لم يقل هذا قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد دار قولكم بين أمرين لاثالث لهما . اما جعل قول غير المصوم حجة . واما تقويل المصوم ما لم يقله . - ولا بد من واحد من الأمرين - . قلنا قلتم : بل منهما بد وبقى قسم ثالث وهو اننا قلنا كذا لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم أمرنا أن نتبع من هو أعلم منا ونسأل أهل الذكر إن كنا لا نعلم ونزد ما لم نعلمه إلى استنباط أولي العلم فنحن في ذلك متبعون ما أمرنا به نبينا . قيل : وهل نندندن إلا حول اتباع أمره صلى الله عليه وآله وسلم فخيلاً بالمواقفة على هذا الأصل الذي لا يتم الإيمان والاسلام إلا به فتناشدكم بالذي أرسله إذا جاء أمره وجاء قول من يقدموه هل تتركون قوله لأمره صلى الله عليه وآله وسلم وتضربون به الحائط وتحرمون الأخذ به والحالة هذه حتى تتحقق المتابعة كما عظم أم تأخذون بقوله وتفوضون أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الله وتقولون هو أعلم . رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منا ولم يخالف هذه الحديث الأوهو عنده منسوخ أو معارض بما هو أقوى منه أو غير صحيح عنده : فتجملون قول المتبوع محكما وقول الرسول متشابهاً فلو كنتم قائلين بقوله لا يكون الرسول أمركم بالأخذ بقوله لقدتم قول الرسول أين كان . ثم تقول في

(الوجه الثالث والثلاثون) وأين أمركم الرسول بأخذ قول واحد من الأمة بعينه وترك قول نظيره ومن هو أعلم منه وأقرب إلى الرسول وهل هذا الأنسبة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أنه أمر بمسلم يأمر به فقط . بوضحه

(الوجه الرابع والثلاثون) . إن ماذا كرتم بعينه حجة عليكم فإن الله سبحانه أمر بسؤال أهل الذكر والذكر هو القرآن والحديث الذي أمر الله نساء نبيه أن يذكرنه بقوله هوذا كرن ما ينسلي في بيوتكن من آيات الله والحكمة « فهذا هو الذكر الذي أمرنا باتباعه وأمر من لا علم عنده أن يسأل أهله وهذا هو الواجب على كل أحد أن يسأل أهل العلم بالذكر الذي أنزل على رسوله ليخبروه به فإذا أخبروه به لم يسمعه غير اتباعه وهذا كان شأن أئمة أهل العلم لم يكن لهم مقلد معين يتبعونه في كل مقال فكان عبد الله بن عباس يسأل الصحابة عما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسأوه فعمله أو سئله لا يسألهم عن غير ذلك وكذلك الصحابة كانوا يسألون أمهات المؤمنين خصوصاً عائشة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته وكذلك التابعون كانوا يسألون الصحابة عن شأن نبيهم فقط وكذلك أئمة الفقه كما قال الشافعي لأحمد يا أبا عبد الله أنت أعلم بالحديث مني فإذا صح الحديث فاعلمني حتى أذهب إليه شامياً كان أو كوفياً أو بصرياً وغير ذلك أحدين أهل العلم قط يسأل عن رأي رجل بعينه ومذهبه فيأخذ به وحده ويخالفه ما سواه .